

خطاب السيد الأمين العام بعنوان "آفاق التحول الرقمي في الجزائر"

الاجتماع الافتراضي لمديري برامج الحكومة الالكترونية العرب التاسع الذي تنظمه الاسكوا يوم 16 كانون

الأول/ديسمبر 2021

لا يخفى على أحد أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال أضحت اليوم إحدى القوى المحركة التي يعول عليها كثيرا لإنجاح برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إقليمية كانت أو وطنية، و في كافة قطاعات النشاط.

من هذا المنطلق، قامت الحكومة الجزائرية بإدراج تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وما ينتج عنه من

تحويل رقمي للمجتمع الجزائري بطبيعة الحال في قائمة أولوياتها.

والواقع أنها ترمي من خلال هذا الإجراء إلى تشييد مجتمع معلومات شامل والارتقاء بالجزائر إلى اقتصاد قائم على العلم والمعرفة. وهو نابع كذلك من رغبة سياسية جلية لا تنفك السلطات العليا للبلاد عن التأكيد عليها.

إنّ هذا الالتزام يقتضي بادئ بدء العمل على تقليص الفجوة الرقمية، ولأجل هذا الغرض، فإنّ الحكومة

الجزائرية وجهت جهودها ومساعدتها لاسيما نحو: ا. السماح لجميع الجزائريين بالانفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام

والاتصال بما ذلك الشبكات والخدمات؛ ب. تطوير الخدمات المبتكرة والمضامين الرقمية الوطنية؛ ج. تعزيز

القدرات في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتعميم استعمالها في شتى ميادين الحياة؛ د. تعزيز الحوكمة

الالكترونية وتحسين النظام البيئي للرقمنة. وكذا ارساء المبادئ العامة للثقة الرقمية.

إضافة إلى ذلك وفي ظل الظروف الخاصة التي عرفت أزمة صحية عالمية جراء جائحة كوفيد-19، فقد أضحت

الشعب الجزائري وحكومته يعتمدون أكثر من أي وقت مضى على تكنولوجيات الإعلام والاتصال كوسيلة ناجعة

لمكافحة هذه الجائحة وقوة دافعة للإنعاش الاقتصادي.

ومن المؤكد أنّ هذا التحدي ليس من السهل مجابهته، وإنما على يقين بذلك. بيد أنّ الجزائر تمتلك من مفاتيح

النجاح ما يساعدها لتحقيق هذه الغاية. نذكر من بينها:

(أ) الإرادة السياسية الواضحة المعبر عنها جليا مرارا وتكرارا من قبل السلطات العليا للبلاد؛

(ب) الترسانة القانونية القوية والمواكبة للعصر المتوفرة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛

(ج) المنشآت القاعدية للمواصلات السلكية واللاسلكية و التكنولوجيات الحديثة، الموسعة والمعاصرة باستمرار؛

(د) الموارد البشرية الشابة المؤهلة والمتعطشة للتكنولوجيات؛

(هـ) توفر الموارد المالية المخصصة لتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال (صندوق تملك الاستعمال وتطوير

تكنولوجيات الإعلام والاتصال وإعادة هيكلة طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربائية على سبيل المثال

(FAUDTICRSFR)

(و) التعاون الدولي في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال القائم على مبدأ الربح للطرفين ((Win Win))

بشكل عام تلكم اذن هي بعض المزايا ونقاط القوة التي تعول عليها الجزائر للنهوض بقطاع المواصلات السلكية واللاسلكية والنجاح في مشروع التحول الرقمي.

وإذا اردتم ان نخوض في بعض التفاصيل التقنية للموضوع فنذكر ما يلي.

في مجال المنشآت القاعدية، تمتلك الجزائر منشآت قاعدية أرضية، بحرية وفضائية للاتصالات السلكية واللاسلكية ذات الدفع السريع وفائق السرعة من شأنها توفير القدرات الضرورية لتبادل المعلومات بنوعية خدمة ومستوى أمن يتوافقان والمعايير الدولية. وتتمثل أهم الإنجازات في هذا المجال فيما يلي:

-وصلة الألياف البصرية الرابطة بين الجزائر-عين قزام، وهي جزء لا يتجزأ من الوصلة البحرية للألياف البصرية الرابطة بين الجزائر العاصمة (الجزائر)-زندر (النيجر)-أبوجا (نيجيريا) التي تمت مباشرتها في إطار النيباد. وسيتم تعزيز هذه الوصلة وتأمينها من خلال إنجاز خطين آخرين بغرض ضمان استمرارية الخدمة في حال طرأ خلل وظيفي.

-الوصلة البحرية للألياف البصرية الرابطة بين وهران (الجزائر) وفالنسيا (اسبانيا)، ذات قدرة 100 جيغابت/ثا، الداعمة للكابلات الموجودين مسبقا، أي SMW4 الرابط عنابة (الجزائر) بمارسيليا (فرنسا)، وALPAL2 الرابط الجزائر العاصمة (الجزائر) ببالم (اسبانيا)؛

-الهاتف النقال بتكنولوجيا الجيل الثالث الذي تم بسطه تدريجيا منذ سنة 2014 في كافة التراب الوطني والذي تم تحويله سنة 2016 إلى تكنولوجيا الجيل الرابع ذي الدفع السريع جدا؛ و العمل مستقبلا على تكنولوجيا الجيل الخامس و انترنت الأشياء.

-القمر الصناعي للاتصالات AlComSat-1 الذي أطلقته الجزائر سنة 2017 والذي سيسمح:

- يربط كل التراب الوطني بشبكة الانترنت بما فيه المناطق المعزولة. حيث تمتد التغطية بهذا القمر الصناعي أيضا إلى بعض البلدان الإفريقية على غرار المغرب، الصحراء الغربية، موريطانيا، المالي، النيجر، ليبيا، شمال التشاد، مصر، شمال السودان وبوركينا فاسو؛
- بمنح تشكيلة من الحلول والخدمات عبر القمر الصناعي (VSAT)، هاتف IP phone، المحاضرة المرئية وتحديد الموقع الجغرافي بشكل خاص)؛
- ضمان استمرارية التوصيل مقابل أسعار منخفضة نسبيا في حال حدوث اضطراب في الشبكات الأرضية.

علاوة على ذلك، إنّ تعميم استعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال ومن ثمّ بروز الاقتصاد الرقمي في الجزائر مرهونان بتطوير صناعة محلية للتجهيزات والمضامين والخدمات الرقمية التي تسعى الجزائر إلى تطويرها. أضف إلى ذلك ضرورة إرساء بيئة ثقة من شأنها السماح بزيادة المبادلات التجارية والمالية عبر الاتصالات الالكترونية. وعليه، تدعّمت الجزائر بـ:

- سلطة ضبط البريد والاتصالات الرقمية مكلفة بضمان تنظيم سوق البريد والاتصالات الالكترونية؛
 - ثلاث سلطات (03) للتصديق الالكتروني: سلطة وطنية تضطلع بدور الاشراف و التسيير ، سلطة حكومة مختصة لتوفير خدمات التصديق الالكتروني لفائدة الحكومة ومؤسسات الدولة والإدارة العمومية، وسلطة اقتصادية مختصة للمؤسسات الاقتصادية. وقد باشرت هذه السلطات وظائفها منذ شهر مارس من سنة 2021.
 - إطار قانوني ومؤسستي محفز لبروز بيئة تسودها الثقة تناسب تطوير استعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال.
 - ويمثل الاقتصاد الرقمي القطاع الأكثر حيوية ضمن الاقتصاد العالمي بنسبة نمو تعادل ضعف نسبة الاقتصاد العادي. فالتسويق والتجارة والدفع عبر الانترنت تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز العراقيل اللوجيستكية والجغرافية، وتسهل عليها النفاذ إلى الأسواق المحلية والدولية. وفي هذا الصدد، قامت الجزائر بـ:
 - تأهيل مستوى الإطار القانوني في هذا المجال لاسيما من خلال سن قانون يؤطر التجارة الالكترونية؛
 - تطوير نظام بيئي مناسب لبروز المؤسسات الناشئة ونجاحا في مختلف القطاعات، لاسيما تلك القائمة على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار.
 - تطوير وضع عدة أرضيات للتجارة الالكترونية على الخط تتناسب والخصوصيات الوطنية؛
 - تنفيذ و ترقية خدمات الدفع الالكتروني و المعاملات المالية الالكترونية؛
 - تزويد التجار والهيئات الأخرى بهئاتيات الدفع الالكتروني مجانا؛
 - إطلاق الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال باستعمال رمز الاستجابة السريعة (QR code) أواخر شهر أوت 2020.
- وفي الأخير فان بلادنا تتطلع الى العمل المشترك و الفعال بين الدول الشقيقة و الصديقة، ارساء البيئة رقمية امنه و محفزة تجاري التحول الرقمي في العالم.